آفاق التطور السكانى للجزائر (١٩٩٥ - ٢٠٢٠)

أحسن بن ميسى*

إن المشاكل التى تتخبط فيها مختلف مجتمعات الدول النامية ناتجة أساسًا من عدم التوازن بين سرعة النمو السكانى والموارد الموجودة. والجزائر ستواجه فى السنوات القادمة جملة من التحديات تتمثل فى الزيادة السكانية التى بلغ معدلها السنوى ما بين ٧٠٠,٠٠٠ و ٦٠٠,٠٠٠ نسمة مما يجعل نسبة النمو الديمغرافى فى الجزائر من أعلى النسب فى العالم ٣,٤٨٪ (١٩٧٧-١٩٧٨). لقد كان عدد السكان فى سنة ١٩٦٢ يقدر بـ ١٠ملايين نسمة بلغ سنة ١٩٨٧ قرابة ٢٣ مليون نسمة، وليصل سنة ٢٠١٠ إلى ٣٩ أو ٣٨ مليون نسمة، وترجع أسباب هذه الظاهرة إلى السرعة الفائقة فى التزايد السكانى مما ينتج عنه سوء التوزيع والتسيير والضغط الكبير على الماء والأراضى الفلاحية المحدودة. إن وضعية كهذه ستزيد من خطورة التبعية الغذائية وتمتص أهم ما يأتى به النمو الاقتصادى.

---

* أستاذ مساعد بجامعة قسنطينة - الجزائر.

(مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٧، يوليو/ تموز ١٩٩٧. - ص ص ٥٣ - ٧٥).

لذلك عندما نريد أن نحدد سياسة تنموية سواء على المستوى الوطنى ، فلابد أن نأخذ بعين الاعتبار مختلف التغيرات الديمغرافية فى الحسبان ، لأن كل سياسة تنموية هدفها الأساسى تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان . ويبقى الإنسان فى كل هذا هو العنصر المحورى لكل عملية تخطيط سواء على المدى القريب أو البعيد أو على مستوى الإنتاج والاستهلاك والتعمير وحتى على مستوى كيفية استغلال المجال واستعماله ، وبدون تطبيق هذه السياسة التنموية ، فإن الإنسان سيعرض نفسه للفناء نتيجة طموحاته ورغباته اللامنتهية والتى جعلت منه المهدد الأول لموارد البيئة .

وإذا كانت التغيرات الديمغرافية تتأثر بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية فإننا نجد جهود الاستثمارات هى الأخرى تتأثر كذلك نتيجة النمو الديمغرافى السريع ، لأن هناك علاقة كبيرة تربط بين مختلف العناصر الديمغرافية والاقتصادية ، بحيث نشأ نوع من التبعية لأنه كلما زاد النمو السكانى ازداد أثره السلبى على النمو الاقتصادى .

فالأزمة التى عاشتها الجزائر فى أواخر الثمانينات وبداية التسعينات يمكن إرجاعها إلى أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، رغم أن هذه الوضعية تكلم عليها كثير من الباحثين وأقروا أن أسبابها اقتصادية وسياسية ، لكن هذه الأزمة المتعددة الجوانب كانت تتغذى من الزيادة الديمغرافية غير المتحكم فيها[1] .

وكثير ما تكون التأثيرات الديمغرافية عاملًا أساسيًا فى وضعية اقتصادية ما ،

نتيجة مطالب بعض الفئات السكانية غير المنتجة. مثلا عندما تكون فئة الأطفال عريضة جدًّا تمثل ٢٠٪ من إجمالى السكان تتطلب استثمارات اجتماعية غير منتجة على حساب القطاعات المنتجة مثل: دور الولادة والحضانة، ورياض الأطفال، ومراكز حماية الأمومة والطفولة، والمثال نفسه بالنسبة لفئة الشيوخ «العمر الثالث أكبر من ٥٩ سنة» فعندما تكون عريضة تؤثر على الاستثمارات لتلبية حاجاتهم «مساكن/ دور العجزة/ مرافق للعلاج».

إننا إذا لم نتحكم جيدًا فى النمو الديمغرافى، فإن نتائجه ستكون وخيمة على الاقتصاد الوطنى من خلال الضغوط التى تحدثها بعض الفئات الاجتماعية غير المنتجة.

المظهر العام لنمو سكان الجزائر الحديث:

لتحليل نمو سكان الجزائر يجب إلقاء الضوء على البيانات الإحصائية التى تستخدم كمراجع للتقديرات المستقبلية، والجزائر كبقية دول العالم الثالث تعانى من نقص كبير فى المعطيات الإحصائية الديمغرافية الفعلية لتحقيق تقديرات وتوقعات ديمغرافية صحيحة نسبيًا. ولتغطية هذا النقص تنظم دوريًا كل عشر سنوات عملية إحصائية شاملة لكل السكان ومساكنهم، وبعد هذه العملية الإحصائية الكبيرة مباشرة تؤخذ عينة من الأسر التى شملها التعداد ١/ ٢٠. وتكون هى القاعدة الأساسية لتحديد الإحصائيات الديمغرافية وتصحيحها[٢].

لم تعرف الجزائر التعدادات العامة الحقيقية الوطنية للسكن والسكان قبل سنة ١٩٦٦ فإذا كانت جميع البيانات السكانية قبل ذلك عبارة عن تقديرات سكانية تقوم بها الإدارة الاستعمارية ، حيث وردت بعض الإحصاءات السكانية سنة ١٩٠٦ مع مطلع القرن العشرين ، واستمرت فى الظهور دوريًا إلا أنها مصدر يشوبه كثير من الشك . انظر إلى الجدول (١) .

ورغم أن الجزائر تحتوى على مصلحة للحالة المدنية أسست عام ١٨٣١ وتعممت فى القطر الجزائرى جميعه سنة ١٨٨٢[٢] . وصارت المصدر الوحيد المعتمد الذى يعطى أرقامًا وإحصاءات سنوية على مستوى كل بلدية ، حول معدلات النمو ، والوفيات ، والمواليد ، والزواج ، والطلاق إلا أنها مازالت بها بعض النقائص الجوهرية منها الخاص بالتسيير اليومى غير المضبوط ومنها الذى يمكن إرجاعه إلى أهواء المواطنين وتخوفاتهم ورغم أن هذه المصلحة قد مر عليها أكثر من ١٥٠ سنة إلا أنها تتطلب تعديلات وتصليحات باستمرار ، أضف إلى ذلك التقسيمات المجالية الإدارية التى أثرت سلبًا على المتابعة الزمانية لأن الجزائر تحدث تقسيمات جديدة لوحدتها الإدارية فى كل عشر سنوات بحكم التطور الاقتصادى وبهدف التسيير الحسن للمجال وتلبية لخدمات إدارية رفيعة[١] .

إذًا : فالنقص الذى كانت تعانيه مصلحة الحالة المدنية فرض على الجزائر إجراء تعدادات سكانية شاملة كل عشر سنوات (١٠) وكانت أول محاولة للتعداد العام قد جرت على الصعيد الوطنى سنة ست وعشرين وتسعمائة وألف

تطور حجم السكان فى الجزائر

من سنة ١٨٤٥ إلى سنة ٢٠٢٠

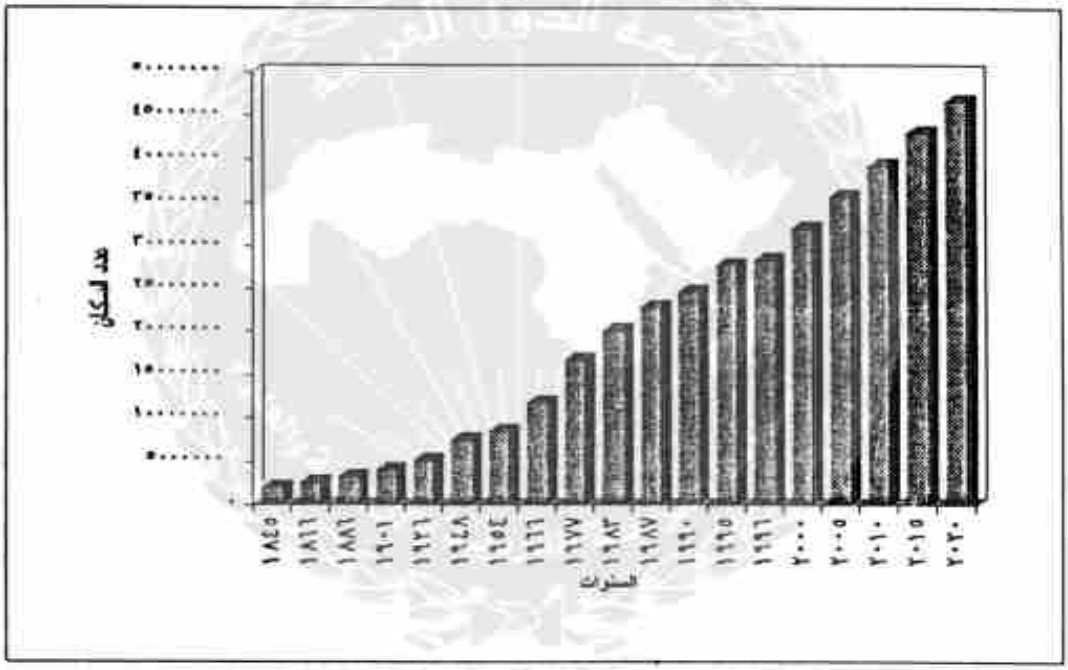

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DES HAUTES RECHERCHES ARABES
نشر العلوم العربية

١٩٢٦ بعد الحرب العالمية الأولى، وعهد بهذه العملية إلى لجان عسكرية اتخذت المدارس والأماكن الحكومية والتجمعات السكانية الكبرى مقرًا لعيناتها الإحصائية. أما الأرياف والجيوب الصعبة فلم يشملها الإحصاء، وكذلك تهرب الكثير من الأهالى من هذه العملية خوفًا من الضريبة أو التجنيد العسكرى.

أما بعد الاستقلال فقد قامت الحكومة الوطنية بثلاثة تعدادات سكانية شاملة أولها فى سنة ١٩٦٦ بإشراف الأمم المتحدة، وثانيها فى سنة ١٩٧٧ وثالثها فى ١٩٨٧ أما التعداد الرابع فسيجرى فى نوفمبر ١٩٩٧.

وعلى ضوء هذه التعدادات التى يمكن أن تكون مصدرًا رئيسيًا نعتمد عليه فى توقعاتنا المستقبلية بالنسبة للتغيرات الديمغرافية وتطورها. والجدول رقم (١) يوضح لنا تطور سكان الجزائر من سنة ١٨٤٥ إلى ١٩٩٥.

من خلال الجدول رقم (١) الخاص بالتطور الإجمالى للسكان الجزائريين يتضح لنا ما يأتى:

- أن الجزائر تملك سلسلة إحصائية شاملة لسكانها نتجت من خلال العمليات الإحصائية العديدة، وجداول الحالات المدنية منذ ١٨٨٢.

أن سكان الجزائر عرفوا ثلاث مراحل متباينة فى نموهم العددى وهى:

١- المرحلة الاستعمارية (١٨٣٠- ١٩٥٤) التى امتازت بمعدلات ضعيفة فى النمو الطبيعى حيث لم يتجاوز ٠,١٪ مع ارتفاع فى معدلات نسبة المواليد التى تتراوح ما بين ٤٥,٣٥٪ حتى نهاية الخمسينات وكذلك فى نسبة

الجدول رقم (١) : تطور عدد سكان الجزائر من (١٨٤٥ – ١٩٩٦)

السنة	عدد السكان	الزيادة السكانية	السنة	عدد السكان	الزيادة السكانية
١٨٤٥	٢,٠٢٨,٠٠٠	- - -	١٩٦٦	١١,٨٢٦,٠٠٠	٢٥٦,٧٥٠
١٨٥١	٢,٣٢٤,٠٠٠	٤٢٢٨٦	١٩٧٧	١٦,٧٨٠,٠٠٠	٤٣٢,٩٠٩
١٨٥٦	٢,٣١٠,٠٠٠	٢٣٣٣	١٩٨٠	١٨,٣٧٥,٠٠٠	٥٣١,٦٦٧
١٨٦١	٢,٧٣٧,٠٠٠	٦١٠٠٠	١٩٨١	١٨,٩٥٦,٠٠	٥٨١,٠٠٠
١٨٦٦	٢,٦٥٦,٠٠٠	١٣٥٠٠	١٩٨٢	١٩,٥٦٤,٠٠٠	٦٠٨,٠٠٠
١٨٧٢	٢,١٣٤,٠٠٠	٧٤٥٧١	١٩٨٣	٢٠,١٩١,٠٠٠	٦٢٧,٠٠٠
١٨٧٦	٢,٤٧٩,٠٠٠	٥٧٥٠٠	١٩٨٤	٢٠,٨٤٣,٠٠٠	٦٥٢,٠٠٠
١٨٨١	٢,٨٤٢,٠٠٠	٦٠٥٠٠	١٩٨٥	٢١,٥٧٣,٠٠٠	٧٣٠,٠٠٠
١٨٨٦	٣,٢٨٧,٠٠٠	٧٤١٦٧	١٩٨٦	٢٢,١٨٩,٠٠٠	٦١٦,٠٠٠
١٨٩١	٣,٥٧٧,٠٠٠	٤٨٣٣٣	١٩٨٧	٢٢,٨٢٨,٠٠٠	٦٣٩,٠٠٠
١٨٩٦	٣,٧٨١,٠٠٠	٣٤٠٠٠	١٩٨٨	٢٣,٤٧٧,٠٠٠	٦٤٩,٠٠٠
١٩٠١	٤,٠٨٩,٠٠٠	٥١٣٣٣	١٩٨٩	٢٤,٠٧٩,٠٠٠	٦٠٢,٠٠٠
١٩١١	٤,٧٤١,٠٠٠	٥٩٢٧٣	١٩٩٠	٢٤,٧٠٣,٠٠٠	٦٢٤,٠٠٠
١٩٢١	٤,٩٢٣,٠٠٠	١٦٥٤٥	١٩٩١	٢٥,٣٢١,٠٠٠	٦١٨,٠٠٠
١٩٢٦	٥,١٥١,٠٠٠	٣٨٠٠٠	١٩٩٢	٢٥,٩٣٩,٠٠٠	٦١٨,٠٠٠
١٩٣١	٥,٥٨٨,٠٠٠	٧٢٨٣٣	١٩٩٣	٢٦,٥٩١,٠٠٠	٦٥٩,٠٠٠
١٩٣٦	٦,٢٠١,٠٠٠	١٠٢١٦٧	١٩٩٤	٢٧,١٩٨,٠٠٠	٦٠٧,٠٠٠
١٩٤٨	٧,٤٦٠,٠٠٠	٩٦٨٤٦	١٩٩٥	٢٧,٧٩٤,٠٠٠	٥٩٦,٠٠٠
١٩٥٤	٨,٤٧٥,٠٠٠	١٨٣٥٧١	١٩٩٦	٢٨,٤٣٧,٠٠٠	٦٤٣,٠٠٠

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء رقم ٣١ لسنة ١٩٩٥ .

الوفيات إذ تراوحت ما بين ٣٥,٣٠٪ وهذا راجع لعدة أسباب منها :

- القمع والتجويع اللذان مارسهما الاستعمار الفرنسى .

- تجريد مجموعة كبيرة من الفلاحين الجزائريين من أراضيهم ودفعهم إلى الرحيل فى تدرج نحو فرنسا .

- المقاومات الشعبية المتعددة ، والحربان العالميتان الأولى والثانية ، وحرب التحرير الكبرى .

- ارتفاع نسبة البطالة وانعدام الظروف الصحية ، وضعف مستوى المعيشة .

وكل هذه الأسباب مجتمعة أثرت سلبًا على منحنى تطور السكان[١] .

(٢) مرحلة الاستقلال : (١٩٦٢- ١٩٨٥) أو ما يسمى بمرحلة الانفجار الديمغرافى .

من خلال الجدول رقم (١) تلاحظ أن سكان الجزائر عرفوا الانطلاقة الحقيقية خلال الفترة (٦٢- ٨٥) ، بعد فترة استعادة النفس والقوة إثر حرب التحرير التى ذهب ضحيتها ١٠/١ من إجمالى سكان الجزائر ، فارتفع العدد الإجمالى للسكان من ١٠ ملايين فى ١٩٦٢ إلى ٢١,٥ مليونا فى سنة ١٩٨٥ وارتفع كذلك معدل الزيادة الطبيعية إلى ٣,٢ ما بين (٦٦- ٧٧) ثم إلى ٣,٠٦٪ فى الفترة ما بين (٧٧- ٨٧) ويمكن اعتبار هذه المعدلات ما بين أكبر المعدلات ارتفاعًا فى العالم ، الشيء الذى ساعد على تضاعف سكان الجزائر خلال ٢٢ سنة وهو رقم قياسى[١] .

الجدول رقم (٢) تطور المؤشرات الديمجرافية من (١٩٠١ - ١٩٩٥)

السنوات	معدل٪ المواليد	معدل٪ الوفيات	معدل٪ الزيادة	السنوات	معدل٪ المواليد	معدل٪ الوفيات	معدل٪ الزيادة
١٩٠١-١٩٠٥	٣٧,٨	٣٢,٨	٠,٥	١٩٦١-١٩٦٥	٤٨,٥	١٤,٦	٣,٣٩
١٩٠٦-١٩١٠	٣٥,٥	٣٠,٥	٠,٥	١٩٦٦-١٩٧٠	٥٠,١	١٦,٧	٣,٣٤
١٩١١-١٩١٥	٣٥,٣	٢٧,٤	٠,٧٩	١٩٧١-١٩٧٥	٤٧,٣	١٥,٩	٣,١٤
١٩١٦-١٩٢٠	٣٤,٩	٣١,٤	٠,٣٥	١٩٧٦-١٩٨٠	٤٤,٤	١٢,٩	٣,١٥
١٩٢١-١٩٢٥	٣٧,٢	٢٩,٤	٠,٧٨	١٩٨١-١٩٨٥	٤٠,٣٢	٨,٨٦	٣,١٥
١٩٢٦-١٩٣٠	٤٢,٣	٢٦,٦	١,٥٧	١٩٨٦-١٩٩٠	٣٣,٠٤	٦,٥٨	٢,٦٤
١٩٣١-١٩٣٥	٤٣,٤	٢٥,٣	١,٨١	١٩٩١	٣٠,١٤	٦,٠٤	٢,٤١
١٩٣٦-١٩٤٠	٤٢,١	٢٥,١	١,٧	١٩٩٢	٢٨,٤١	٦,١	٢,٤٣
١٩٤١-١٩٤٥	٤٢,٩	٤٣,١	٠,٠٢	١٩٩٣	٢٨,٨٢	٦,٢٥	٢,٢٥
١٩٤٦-١٩٥٠	٤٢,٢	٣٢,٢	١,٠٠	١٩٩٤	٢٨,٢٢	٦,٥٥	٢,١٧
١٩٥١-١٩٥٥	٤٧,٤	٢٠,٦	٢,٦	١٩٩٥	٢٨,١٩	٦,٤٩	٢,١٧
١٩٥٦-١٩٦٠	٤٥,٦	---	---	١٩٩٦	---	---	---

المصدر (٤) الديوان الوطنى للإحصاء رقم ٦٦ .

والسبب فى ذلك نرجعه إلى الانخفاض المحسوس فى معدلات الوفيات الذى أصبح يقدر بأقل من ١٥٪ (٤) وهذه نتيجة تحسن الظروف الصحية وارتفاع مستوى المعيشة بصفة عامة هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن تفسيره باستمرار ارتفاع معدلات المواليد التى بقيت متأرجحة بين ٤٥، ٤٠٪ إلى غاية ١٩٨٥، إلا أننا نلاحظ أن نسبة الخصوبة انخفضت من ٨,٤ طفل لكل امرأة سنة ١٩٧٠ إلى ٦,٢٤ طفلاً لكل امرأة سنة ١٩٨٥. انظر الجدول رقم (٣).

ورغم ذلك تبقى معدلات الخصوبة مرتفعة نتيجة الزواج المبكر وعدم انتشار وسائل استعمال تنظيم الحمل.

(٣) مرحلة الانخفاض الديمغرافى التى تمتد من (١٩٨٦- ١٩٩٦).

خلال هذه المرحلة ارتفع عدد السكان من ٢٢ مليون نسمة سنة ١٩٨٦ إلى ٢٨ مليون نسمة سنة ١٩٩٦ بمعدل نمو سنوى ٢,١٤٪، ولذلك يمكن اعتبارها مرحلة جديدة فى تاريخ الديمغرافية الجزائرية، والمنحنى رقم (٠٢) يوضح ذلك إذ يسجل انخفاضًا فى معدل المواليد المقدر سنة (١٩٩٥) بـ ٢٨,١٩٪ بعدما كان يتجاوز ٥٠٪ سنة (١٩٧٠) وصاحب هذا الانخفاض انخفاض فى معدل الوفيات إذ أصبح لا يتجاوز ٠,٦٪ وهذا يرجع أساسًا إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال الذى عرف نقصًا كبيرًا فى منتصف الثمانينات بتطبيق مشروع حماية الأمومة والطفولة بالاشتراك مع الأمم المتحدة. وكذلك بتوفير الخدمات الصحية المقدمة مجانًا. والجدول رقم (٢) يبين ذلك:

حركة السكان وتطور المؤشرات الديموغرافية

من سنة ١٩٠١ إلى سنة ٢٠٢٠

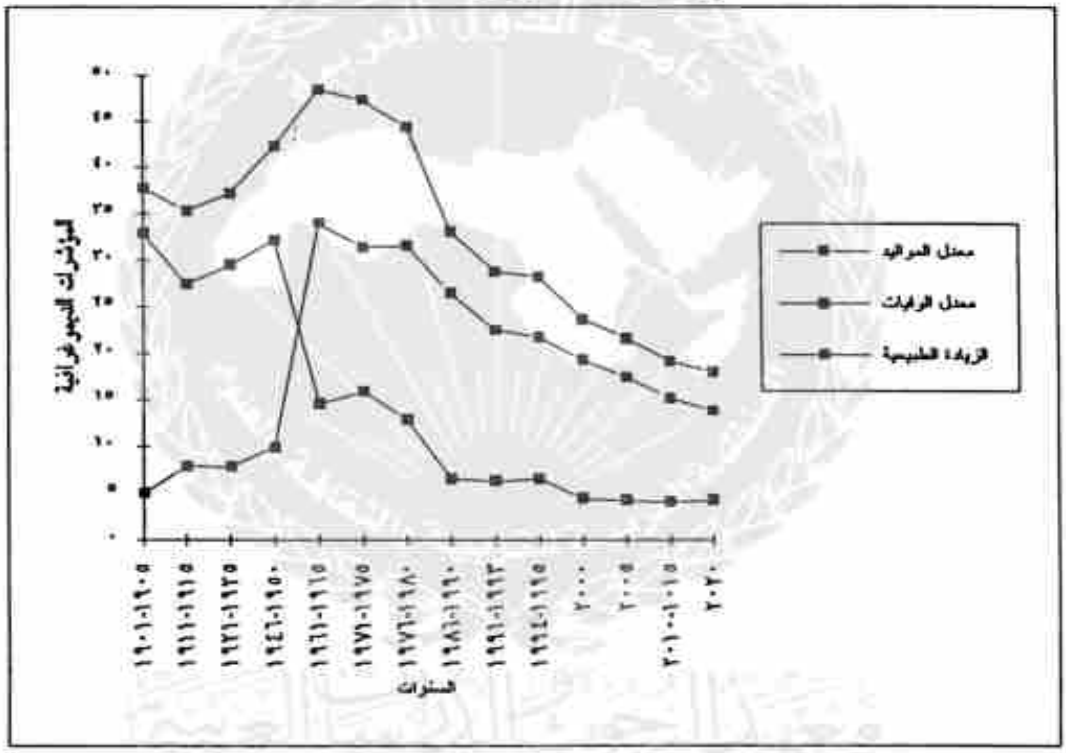

الجدول رقم (٣) : تطور معدلات الخصوبة من (١٩٧٩ – ١٩٩٥)

السنوات	العدد الإجمالى	النسبة طفل لكل امرأة	السنوات	العدد الإجمالى	النسبة طفل لكل امرأة
١٩٧٩	٢٠١,٠	٠٧,١٠	١٩٨٧	١٥٤,٨	٠٥,٢٩
١٩٨٠	٢٠١,٢	٠٦,٩٥	١٩٨٨	١٥١,٧	٠٥,٢١
١٩٨١	١٨٦,٣	٠٦,٤٠	١٩٨٩	١٣٦,٤	٠٤,٦١
١٩٨٢	١٨٣,١	٠٦,٣٧	١٩٩٠	١٣٤,٠	٠٤,٤٠
١٩٨٣	١٨٢,٢	٠٦,٣٤	١٩٩١	١٣٢,٠	٠٤,٤٠
١٩٨٤	١٨٢,٩	٠٦,٢٦	١٩٩٢	١٣٠,٠	٠٤,٢٦
١٩٨٥	١٧٨,١	٠٦,٢٤	١٩٩٣	١٢٨,٠	٠٤,٢٠
١٩٨٦	١٥٦,٥	٠٥,٥٠	١٩٩٤	١٢٥,٠	٠٤,١٠

المصدر (٥) المركز الوطنى للدراسات التخطيطية ص ١٤٨ .

الخدمات	حضرى٪	ريفى٪	المجموع٪
فحوص ما قبل الولادة وما بعدها	٨٩,٢	٦٨,٢	٧٦,٨
الوقاية من الكزاز (تيتانوس)	٩٠,٣	٧٥,٢	٨١,٥
التخطيط العائلى	٨٨,٦	٧١,٠	٧٨,٢
التلقيح	٩٠,٦	٨٤,١	٨٦,٨
علاج الإسهال	٦٤,٦	٨٤,١	٨٨,٤

(٧) الجمهورية الجزائرية – وزارة الصحة تحقيق حول الأم والطفل ١٩٩٤ . ـــ ص ٩٢ .

من خلال ما تقدم يمكن أن نحدد العوامل التى ساعدت على الركود الديمغرافى فى هذه الفترة (٨٦- ٩٦).

- **العامل الأول**: ويخص التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وإن كانت بطيئة، ناجمة أساسًا عن التنمية التى مست قطاع الصحة والتعليم والتكوين.

- **العامل الثانى**: يتمثل فى ارتفاع متوسط سن الزواج بالنسبة للإناث الذى انتقل من ٢٠,٩ سنة فى ١٩٧٧ إلى ٢٣,٧ سنة ١٩٨٧ ليصل إلى ٢٥ سنة فى المتوسط سنة ١٩٩٢.

- **العامل الثالث**: انتشار واستعمال وسائل منع الحمل ففى الثمانينات بلغت نسبة النساء اللائى يستعملن موانع الحمل ٢٥٪ ثم ارتفع إلى ٥٠٪ فى التسعينات وبذلك انخفض معدل الخصوبة من ٧,٤ طفل لكل امرأة فى ١٩٧٧ أما فى ١٩٩٥ فانخفض إلى ٤,١٤ طفل لكل امرأة (٧).

كما يبين ذلك الجدول رقم (٥)، حيث يتميز الانخفاض العام فى الخصوبة بصفة عامة بنقص فى معدل الإخصاب لدى النساء البالغات سن أقل من ٢٠ سنة من عمرهن، حيث تنتقل النسبة من ٦٩٪ سنة ١٩٨٠ إلى ٢٦٪ سنة ١٩٩٢ ليصل ٢٢٪ سنة ١٩٩٦، وهذا تماشيًا مع ارتفاع سن الزواج.

العلاقة بين معدل الوفيات ومعدل الخصوبة:

كل المختصين فى الدارسات السكانية لا يشككون فى هذه العلاقة المباشرة

التى يمكن التحقيق منها واكتشافها من خلال نقطتين أساسيتين :

(١) السلوكيات الاجتماعية والثقافية للسكان .

(٢) المستوى الاقتصادى والصحى .

أى أنه كلما ارتفع مستوى المعاش تقل الوفيات وتقل عدد الولادات لكل امرأة . وكلما ازداد المستوى الثقافى ازدادت العناية الصحية وقلت الوفيات والولادة[٤] مثلًا فى السبعينات كانت معدلات وفيات الأطفال تزيد عن ١٢٠ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة ، فى الوقت الذى بلغت فيه معدلات المواليد من ٤٥- ٥٠٪ وهو ما يتماشى مع معدل الخصوبة ٨٠ أطفال لكل امرأة يتراوح عمرها بين (١٥- ٤٩) سنة ، لكن بعد الثمانينات تقلصت هذه المعطيات إلى النصف ، وهذا راجع إلى السلوكيات الجديدة التى لها علاقة مع الإنجاب والزواج المبكر ، هذه السلوكيات مخالفة تمامًا للنظام السابق الذى يمكن أن نصفه بالتقليدى .

والسؤال المطروح ما هى الأسباب والعوامل التى ساعدت على تدنى كل المؤشرات الجغرافية فى الجزائر خاصة بعد سنة ١٩٨٦ التى تميزت بانخفاض فى معدلات وفيات الأطفال الرضع ، وانخفاض معدلات الخصوبة رغم البوادر الأولى للأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى عرفتها الجزائر .

حقيقة أن المعطيات الجديدة الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للأسرة ، والبيئة والثقافة هى العوامل الحاسمة فى تدنى معدلات الوفيات والخصوبة ، أى أن هناك علاقة عكسية بين تكوين المرأة وخصوبتها .

الجدول رقم (٥) تطور نسب الخصوبة حسب الأعمار
للفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٥)

السنوات	١٩-١٥	٢٤-٢٠	٢٩-٢٥	٣٤-٣٠	٣٩-٣٥	٤٤-٤٠	٤٩-٤٥
١٩٨٠	٦٩	٢٨٨	٣٣١	٢٨٦	٢٦٥	١٢٦	٢٥
١٩٨١	٦٠	٢٥٦	٣٣٤	٢٧٤	٢١٦	١١٥	٢٤
١٩٨٢	٥١	٢٤٧	٣٢٦	٢٨٧	٢٢٠	١١٩	٢٣
١٩٨٣	٤٧	٢٤٢	٣٢٦	٢٩٧	٢٣٠	١٠٥	٢٠
١٩٨٤	٤٧	٢٣٩	٣٢٢	٢٩٣	٢٢٧	١٠٤	٢٠
١٩٨٥	٤٣	٢٤٠	٢٩٨	٣٠٨	٢٣٦	١٠١	٢٢
١٩٨٦	٣٥	٢١٣	٢٦٣	٢٧٣	٢١٢	٨٦	١٧
١٩٨٧	٣٢	١٩٠	٢٦٠	٢٥٤	٢٠٠	١٠١	٢٠
١٩٨٨	٣٣	١٧٥	٢٦٠	٢٥٠	٢٠٢	١٠٤	١٨
١٩٨٩	٢٩	١٥٤	٢٢٨	٢٢١	١٨٤	٨٩	١٧
١٩٩٠	٢٣	١٤٣	٢٢٢	٢٢٣	١٨٦	٨٦	١٧
١٩٩١	٢٦	١٤٩	٢١٠	٢١٤	١٧٥	٨٢	١٧
١٩٩٢	٢٦	١٥١	٢١٨	٢١٤	١٧٤	٨١	١٨
١٩٩٣	٢٥	١٥٣	٢٣٠	٢١٧	١٧٠	٧٨	١٦
١٩٩٤	٢٤	١٥١	٢١٩	٢٢٤	١٧٢	٧٨	١٧
١٩٩٥	٢٣	١٤٣	٢١١	٢٢٠	١٦٨	٧٥	١٦

المصدر (٥) التحقيق الوطني حول الاقتصاد عام ١٩٨٦ ص ١٤٥ .

إذا فالاتجاه الجديد لنمو سكان الجزائر يرتكز أساسًا على معدلات الخصوبة وارتفاع أمل الحياة لبعض الفئات العمرية كالأطفال الرضع والشيوخ كما هو مبين فى الجدول رقم (٦).

تعتبر الخصوبة أهم عامل فى التوقعات السكانية، فإذا كانت الوفاة تلعب دورًا ثانويًا بسبب نتائج التقدم الطبى، فإن الأهمية المستقبلية للتطور السكانى سوف تتحد على أساس كثافة الخصوبة، ومن نتائج الجدول رقم (٦ ا، ب، جـ) الذى يعطى لنا الهيكل القاعدى لعدد الأطفال لكل امرأة حسب عمرها.

إذًا فحساب الخصوبة للفترة المستقبلية (٨٧- ٢٠٢٠) ستكون حسب الفرضية التالية.

إن النساء اللائى لهن مستوى دراسى عالٍ فإن الخصوبة عندهن ستكون منخفضة مستقبلًا خاصة بالنسبة للإناث اللاتى أعمارهن لا تتجاوز ١٠ سنوات وحتى اللائى لم يولدن بعد، أى أن تطور هياكل التربية والتعليم والتكوين، وانتشار الهياكل الصحية سيكون لها دور أساسى فى هرم السكان فى التوقعات المستقبلية، حيث أظهرت الإحصاءات أن معدلات الخصوبة المتوقعة على المدين القريب والمتوسط ستكون أربع ولادات لكل امرأة حتى سنة ٢٠٠٠، ثم تنخفض بعد ذلك إلى ٣,٣١ طفل لكل امرأة، وبذلك تدرك الجزائر صفوف الدول المتقدمة ذات معدلات الخصوبة (١,٥- ٢) طفل لكل امرأة[٧].

وهذا المؤشر سيبقى ثابتًا عند هذا الحد فى الجزائر إلى سنة ٢٠٢٠، ويبقى

معدل الخصوبة هو العامل الأساسى الذى يؤثر فى النمو السكانى نتيجة ارتفاع المستوى الثقافى ، واستعمال وسائل منع الحمل .

تقدير آفاق تطور السكان الجزائريين :

إن آفاق تطور السكان المعدة فى سنة ١٩٩٥ والتى استنبطت من المؤشرات الديمغرافية السابقة (المواليد ، الوفيات ، الخصوبة) يمكن بواسطتها تقدير الاتجاه العام الذى سيسلكه التطور الديمغرافى الجزائرى حسب الدالة الهندسية* .

ومن دراسة ميدانية أجريت على عينة من التجمعات السكنية الجزائرية (٢٠) المتباينة الأحجام اتضح أنه يمكن تمييز ثلاثة فرضيات للتقديرات المستقبلية كما هو مبين فى الجدول رقم وعلى أساس التراجع فى وفيات الأطفال ، ومعدلات الخصوبة ، والتعداد العام للسكان لسنة (٨٧) والتقديرات السكانية لعام (١٩٩٥) يتبين لنا أن سكان الجزائر يزيدون سنويًا بـ ٦٥٠ ألف نسمة وعلى ضوء ذلك يمكن تقدير سكان الجزائر لسنة (٢٠٢٠) ، كما يمكن وضع ثلاث فرضيات للتقديرات المستقبلية لعدد السكان .

(١) الفرضية الأولى : تقول إن معدلات الخصوبة ستعرف انخفاضًا محسوسًا مع بداية سنة (٢٠٠٠) وبذلك يصبح معدل الخصوبة سنة (٢٠٢٠)

---

* $PN = P0 \times (R + 1)$

PN : السكان عام ٢٠٢٠ ، P. السكان الأساس ١٩٩٥ ، R معدل النمو السنوى ، N عدد السنوات ، المصدر (٧) مصدر سابق ص .

(٢,١) طفل لكل امرأة مع تراجع فى معدلات النمو الطبيعى للسكان إذ يصبح: (١,٢٪)، وبذلك يصل العدد الإجمالى للسكان سنة (٢٠٢٠) (٤٢,٢) مليون نسمة وهو أضعف التقديرات.

(٢) الفرضية المتوسطة: هذه الفرضية تبقى على ارتفاع معدل الخصوبة وانخفاض معدل الوفيات مما ينجم عنها فائض سكانى يقدر بـ ٦٥٠ ألف نسمة سنويًا، لأن الانتقال من معدلات الخصوبة المرتفعة (٤ أطفال لكل امرأة) إلى معدلات الخصوبة الضعيفة (طفلان لكل امرأة) سيأخذ وقتًا طويلًا وبذلك سيصبح عدد سكان الجزائر سنة ٢٠٢٠ حوالى ٤٤,٣ مليون نسمة بمعدل نمو طبيعى (١,٣٠٪).

(٣) الفرضية القوية: تبقى على احتمال استمرار معدلات الخصوبة المرتفع بحيث يكون معدل الخصوبة سنة (٢٠٠٠) (٣,٦٨) طفلا لكل امرأة ويصل إلى (٢,٤١ طفلا لكل امرأة) سنة ٢٠٢٠ ولا يبلغ مستوى نموذج الدول المتقدمة إلا بعد سنة (٢٠٢٥). ورغم الاختلافات البسيطة بين الفرضيات الثلاثة فالشيء المؤكد أن كل المؤشرات الديمغرافية فى انخفاض، وأن معدل النمو السكانى (٣,٤٪) الذى كان فى السبعينات وبداية الثمانينات لن يتكرر أبدًا. وهذا راجع للمستوى الثقافى الذى أحرزته المرأة اليوم، وإلى جهود الدولة والجمعيات النسوية فى حماية صحة الأم وتنظيم النسل.

إن التقديرات السكانية المستقبلية لا تتم على أساس معدلات الخصوبة فقط وإنما هناك عوامل أخرى لابد من أخذها بعين الاعتبار مثل السكان الذين لا

الجدول رقم (٦) : تقدير التطور السكانى : آفاق لسنة ٢٠٢٠

الفرضية الضعيفة : (٦ أ)

السنوات	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
عدد السكان الإجمالى بالملايين	٢٨,٢	٣١,٨	٣٣,٨	٣٦,٦	٣٩,٤	٤٢,٢
نسبة المواليد ٪	٢٤,٢	٢١,٣	١٩,٩	١٩,٢	١٨,٠	١٦,٠
نسبة الوفيات٪	٤,٨	٤,٤	٤,٢	٤,٢	٤,١	٤,٦
نسبة النمو الطبيعى٪	١,٩٤	١,٦٩	١,١٧	١,٥	١,٣٩	١,٢
نسبة الخصوبة "طفل/امرأة"	٣,٦٢	٢,٨٨	٢,٤٧	٢,٢٩	٢,٢٢	٢,١٠

الفرضية المتوسطة : (٦ ب)

السنوات	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
عدد السكان الإجمالى بالملايين	٢٨,٤	٣١,٦	٣٤,٨	٣٨,٠	٤١,١	٤٤,٣
معدل الولادات٪	٢٦,٧	٢٣,٧	٢١,٦	١٩,٩	١٨,٥	١١,٠
معدل الوفيات٪	٤,٩	٤,٤	٤,٢	٤,٠	٣,٩	٤,٤
معدل النمو الطبيعى٪	٢,١٨	١,٩٣	١,٧٤	١,٥٩	١,٤٥	١,٢٦
معدل الخصوبة "طفل/امرأة"	٣,٩٨	٣,٣١	٢,٦٤	٢,٥٤	٢,٣٤	٢,٢١

الفرضية العالية : (٦ جـ)

السنوات	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
عدد السكان الإجمالى بالملايين	٢٨,٥	٣٢,٠	٣٥,٧	٣٩,٤	٤٣,٠	٤٦,٦
معدل المواليد٪	٢٨,٧	٢٦,٢	٢٣,٧	٢١,٤	١٩,٥	١٨,٠
معدل الوفيات٪	٤,٩	٤,٤	٤,١	٣,٩	٣,٨	٤,٢
معدل النمو الطبيعى٪	٢,٣٨	٢,١٨	١,٩٦	١,٧٥	١,٥٨	١,٣٨
نسبة الخصوبة "طفل / امرأة"	٤,٢	٣,٦٨	٢,٧٤	٢,٨٧	٢,٥٩	٢,٤١

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
جامعة الدول العربية

تزيد أعمارهم عن ٢٠ سنة، ومن خلال الجدول رقم (٧) يظهر أن المجتمع الجزائرى يتميز بعنصر الشباب حوالى ٥٥٪ من إجمالى السكان لا تزيد أعمارهم عن ٢٠ سنة فى سنة ١٩٩٥، وهى ناتجة عن معدلات النمو المرتفع التى حدثت فى أواخر السبعينات، حيث نجد الهرم السكانى يظهر بقاعدة عريضة ورأس مدبب وهذا راجع إلى ضعف أمل الحياة الذى يتراوح بين (٥٧- ٦٠) سنة .

وتشير بعض الدراسات أن مستوى المعيشة فى الجزائر سيرتفع فإذا كان فى الفترة (٩٠- ٩٥)، (٢٥) فردًا يشتغلون لكل ١٠٠ نسمة، ففى سنة (٢٠٢٠) سيرتفع هذا العدد إلى (٣٦) عاملًا لكل ١٠٠ نسمة، مع العلم أن انخفاض المواليد لا يكون له دور إلا استقرار الفئة الشغيلة.

وإذا تحققت هذه الأطروحة فإن نسبة الإعالة سينخفض من (١٠) لكل (٦) أفراد وإلى (١) إلى (٤) وهذا بدوره يؤدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة، وتكوين أسرة صغيرة متوازنة تسهم فى بناء المجتمع.

إذًا ففرضية انخفاض معدل نمو سكان الجزائر أمر طبيعى وبذلك سيكون إجمالى سكان الجزائر فى سنة (٢٠٢٠) يتراوح ما بين (٤٤ مليونًا، و٤٥ مليون نسمة) حسب الفرضية المتوسطة.

وقد بينت نتائج الاستقصاء حول الخصوبة وكذلك إحصائيات الحالة المدنية أن انخفاض معدلات النمو الطبيعية المستمر منذ ١٩٨٦ ناتج عن تأخر سن الزواج للنساء واستعمال وسائل تنظيم النسل يمكن اعتباره العامل الحاسم

الجدول رقم (٧) : تقييم السكان
للفئات العمرية الكبرى لسنة ١٩٩٥

الفئات العمرية	الرجال ٪	النساء ٪	المجموع
أقل من ٥ سنوات	٠٨,٤	٠٨,١	١٦,٥
٥ - ١٩	١٩,٦	١٨,٩	٣٨,٥
٢٠ - ٥٩	١٩,٨	١٩,٦	٣٩,٤
أكثر من ٦٠	٠٢,٨	٠٢,٨	٠٥,٦
المجموع	٥٠,٦	٤٩,٤	١٠٠

فى التخفيف من معدلات النمو السكانية التى شهدتها الجزائر فى السبعينات . وإلى جانب تراجع معدل الخصوبة هناك سبب ثان هو تراجع نسبة الوفيات نتيجة للتقدم الطبى وتحسن المستوى المعيشى للسكان أما السبب الثالث فيمكن إرجاعه للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى أصبح يعانى منها السكان (البطالة - أزمة السكن) غير أن كل شيء يدعو للاعتقاد بأن الجزائر تمر بفترة ديمغرافية انتقالية تتجه نحو التحكم فى المعاملات الديمغرافية وهذا ما أوضحته كل الإحصائيات الأخيرة الرسمية .

المراجـع والهوامش

(١) الجزائر غدًا: وضعية التراب الوطني. استرجاع التراب الوطني ملفات التهيئة العمرانية / ديوان المطبوعات الجامعية سنة ١٩٩٥. ص ص ٢٢: ٢٧.

(٢) الإحصائيات العامة للسكن والسكان ٦٦- ٧٧- ٨٧ الديوان الوطني للإحصاء الوطني رقم ٣١.

(٣) الجزائر بالأرقام، نتائج التقديرات السكانية للديوان الوطني للإحصاء، النشرة رقم ٢٦، إصدار ١٩٩٥ الجزائر.

(٤) السلسلة الإحصائية رقم ٦٦، الديوان الوطني للإحصاء إصدار الجزائر ١٩٩٤.

(٥) التحقيق الوطني حول الإخصاب سنة ١٩٨٦. المركز الوطني للدراسات التخطيطية. (غير منشور).

(٦) التحقيق الوطني حول اليد العاملة والديمغرافية (٨٤- ١٩٩٤) الديوان الوطني للإحصاء رقم ٥٤ الجزائر ١٩٩٤.

(٧) التحقيق العربي المشترك حول الطفل.

وزارة الصحة للجمهورية الجزائرية سنة ١٩٩٤، تقرير داخلي.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DES HAUTES RECHERCHES ARABES
نشر العلوم والمعلومات العربية

جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب الدراسات الجامعات العربية